

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية»

للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية للعام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية بجلسته ٢٠٠٣/١٠/١٢

باعتتماد الموازنة التخطيطة للغرفة للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/١٢/٦ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠٠٤ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٨٩٤٢١٥ جنيهاً (فقط ثمانمائة وأربعة وتسعون ألفاً ومائتان وخمسة عشر جنيهاً لاغير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٧٧٠٧٩٨ جنيهاً (فقط سبعمائة وسبعون ألفاً وسبعمائة وثمانية وتسعون جنيهاً لاغير) بفائض قدره مبلغ ١٢٣٤١٧ جنيهاً (فقط مائة وثلاثة وعشرون ألفاً وأربعمائة وسبعة عشر جنيهاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/١٢/٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن